الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/15
4 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٤٧ لمجلس الأمن المعقودة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/210*) المقدم عملا بقراره ١٠٣٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وفي تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، المرفق بالرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/190). والمجلس يرحب بكلا التقريرين.

"ويلاحظ مجلس الأمن، بصورة عامة، أن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (التي تعرف إجمالا باسم اتفاق السلام، S/1995/999، المرفق) يمضي حسب الجدول الزمني الذي حدده هذا الاتفاق. كما يلاحظ، بصفة عامة، الامتثال بصورة مرضية للجوانب العسكرية في اتفاق السلام، حسبما تأكد في آخر تقرير موجه إلى المجلس عن عمليات القوة المكلفة بالتنفيذ (S/1996/215، المرفق والتذييل) ويؤكد أن من الضروري الآن أن يتحول التركيز الأساسي لجهود التنفيذ التي يضطلع بها المجتمع الدولي والأطراف البوسنية نفسها إلى جوانب الاتفاق المدنية.

"ويؤكد مجلس الأمن أن المسؤولية عن تنفيذ اتفاق السلام تقع أساسا على عاتق أطراف ذلك الاتفاق. ويطلب المجلس أن تنفذ هذه الأطراف اتفاق السلام تنفيذا تاما، وأن تبدي التزاما حقيقيا بتدابير بناء الثقة والأمن، والحد من الأسلحة على الصعيد الإقليمي، والتصالح وبناء مستقبل مشترك. وهو يطلب، في هذا الصدد، أن تمتثل الأطراف امتثالا تاما، دون قيد أو شرط ودون مزيد من التأخير، لالتزاماتها المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى، وتنفيذ الإطار الدستوري، وسحب القوات الأجنبية، وضمان حرية التنقل، والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعودة اللاجئين، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهو يطلب إلى السلطات المعنية باتحاد البوسنة والهرسك أن تمضي قدما، بكل همة ونشاط، فيما يختص بالتدابير الرامية إلى تقوية ذلك الاتحاد، وأن تقوم، لهذه الغاية، بتنفيذ كل ما جاء باتفاق سراييفو المبرم في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٦ (S/1996/244).

"ومجلس الأمن منزعج بوجه خاص لعدم امتثال الأطراف كافة، حتى الآن، امتثالا كاملا لأحكام اتفاق السلام المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى، رغم أن الأطراف قد أعربت مرارا عن التزامها بأن تفعل ذلك. ويؤكد المجلس أن الالتزام بإطلاق سراح الأسرى هو التزام غير مشروط. وعدم القيام بذلك يشكل حالة خطيرة من عدم الامتثال. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس تأييده للاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال المعقود في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/220)، ويحيط علما باستعداد الممثل السامي لاقتراح تدابير تتخذ ضد أي طرف غير ممتثل.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده التام للممثل السامي المسؤول عن رصد تنفيذ اتفاق السلام وبتعبئة جهود المنظمات والوكالات المدنية المشاركة والقيام، حسب الاقتضاء، بتوجيه تلك المنظمات والوكالات وتنسيق أنشطتها وفقا لقرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥). كما يعرب المجلس عن تأييده التام لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام. وهو يؤكد أن تنفيذ اتفاق السلام لا بد وأن يكون صارما وعادلا وغير متحيز.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الشديد لقوة الشرطة الدولية في البوسنة والهرسك، وهي القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ويشار إليها بوصفها قوة شرطة دولية تابعة للأمم المتحدة. وهو يلاحظ أن وجود عملية شرطة مدنية فعالة تابعة للأمم المتحدة يمثل أمرا حيويا لتنفيذ اتفاق السلام، ويشجع قوة العمل تلك على تنفيذ ولايتها بأقصى قدر ممكن من النشاط بما يتمشى وأحكام المرفق الحادي عشر من اتفاق السلام على النحو المشار إليه في القرار ١٠٣٥ (١٩٩٥). والمجلس، إذ يضع في اعتباره اتفاق الأطراف في المرفق الحادي عشر من اتفاق السلام على عدم إعاقة تنقل موظفي أفراد قوة الشرطة الدولية أو عرقلتهم أو اعتراض سبيلهم أو تأخيرهم بأية طريقة من الطرق لدى أدائهم لمسؤولياتهم، يدعو الأطراف إلى السماح لموظفي تلك القوة بحرية الوصول فورا وبصورة كاملة إلى أي موقع، أو شخص، أو نشاط، أو إجراء، أو سجل، أو أي مادة أخرى، أو حدث آخر في البوسنة والهرسك على نحو ما تطلبه القوة. ويلاحظ المجلس مع التقدير اشتراك الدول الأعضاء في توفير الأفراد اللازمين لقوة الشرطة الدولية، ويحث الدول الأعضاء التي وافقت على توفير أفراد من الشرطة المدنية على أن تسارع بإرسال أفراد مؤهلين تأهيلا تاما، لتمكين القوة المذكورة من تحقيق الانتشار التام بحلول منتصف نيسان/أبريل. وهو يشجع قوة الشرطة الدولية على التعجيل بنشر مراقبي الشرطة بما يتسق مع الحفاظ على مستواهم الرفيع. كما يعرب المجلس عن تأييده الشديد لمركز عمليات الألغام التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ويشجع الدول على الإسهام في صندوق تبرعات الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة على إزالة الألغام.

"ويسلّم مجلس الأمن بأن إعادة البناء الاقتصادي والتأهيل في أراضي البوسنة والهرسك بكاملها عاملان رئيسيان لتحقيق النجاح العام لعملية تنفيذ السلام والمصالحة وإعادة التكامل. وهاتان

المهمتان تقتضيان إرادة سياسية وجهودا متصلة من قبل الأطراف البوسنية، وتحتاجان إلى مساعدات دولية ضخمة. ويحث المجلس على إيلاء الأولوية للمشاريع الرامية إلى تيسير عملية المصالحة وإعادة تكامل البلد كله من الناحية الاقتصادية. وهو يلاحظ، مع التقدير، ما أتيح فعلا من موارد لأجل ذلك. ويدعو المجلس الدول والمؤسسات الدولية إلى الوفاء التام بالتزاماتها بتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للبوسنة والهرسك. وهو يشير إلى ما أوضح في مؤتمر لندن من صلة بين وفاء الأطراف بالتزاماتها المقررة في اتفاق السلام، من ناحية، واستعداد المجتمع الدولي للالتزام بالموارد المالية لإعادة البناء والتنمية، من ناحية أخرى. وهو يؤكد أن الأطراف نفسها هي صاحبة أهم دور على الإطلاق في إعادة بناء بلدها.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء ما شهدته منطقة سراييفو مؤخرا من تطورات تسببت في مغادرة الآلاف من المدنيين الصرب البوسنيين لديارهم. ويدعو المجلس الأطراف إلى مضاعفة جهودها من أجل التصالح وإعادة تكوين سراييفو متعددة الثقافات والإثنيات، بوصفها مدينة للبوسنيين والصرب والكرواتيين وغيرهم، وبوصفها عاصمة البوسنة والهرسك ومقرا للمؤسسات المشتركة التي ستشهدها البوسنة والهرسك مستقبلا. كذلك، فهو يدعو الأطراف إلى تنفيذ إجراءات إضافية تكفل الأمن وحرية التنقل والظروف المؤدية إلى عودة الناس المتضررين في سراييفو وسائر المناطق المحوَّلة. ويدعو المجلس الأطراف إلى العمل لكي توجه التحركات السكانية والجهود التقسيمية الجارية في البوسنة والهرسك حسب الخطوط الإثنية باتجاه تصحيح تلك التحركات والجهود.

"ويشيد مجلس الأمن بذكرى كل من جادوا بأرواحهم من أجل قضية السلام في يوغوسلافيا السابقة ويعرب عن تعازيه لأسرهم، ومن بينها أسرة وزير التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثل السامي أن يواصلا إطلاع المجلس بانتظام على تطورات الحالة في البوسنة والهرسك وعلى حالة تنفيذ اتفاق السلام".

\- - - - -